

لجنة At-Large الاستشارية

بيان ALAC حول مجموعة عمل المجتمعات (CWG) حول مسودة عرض نقل للوظائف ذات الصلة بالتسمية

مقدمة

قام ألان جرينبرج، رئيس ALAC والمشارك في مجموعة العمل عبر المجتمعات (CWG) المعنية بوضع مقترح نقل عملية الإشراف على IANA بخصوص الوظائف ذات الصلة بالتسمية، بوضع مسودة أولية لهذا البيان. وقد تم وضع هذا البيان استناداً إلى مناقشات موسعة بين مشاركي في At-Large في CWG بجانب أعضاء مجموعة عمل At-Large لغرض معين حول انتقال إشراف الحكومة الأمريكية على وظائف IANA التي كانت تراقب مشاركة At-Large في مجموعة تنسيق انتقال الإشراف على IANA (ICG) و CWG.

في 12 ديسمبر 2014، تم نشر المسودة الأولى لهذا البيان حول مساحة عمل مسودة مقترح الانتقال لمجموعة العمل عبر المجتمعات (CWG) في At-Large حول الوظائف ذات الصلة بالتسمية.

في 13 ديسمبر 2014، طلب الرئيس من فريق عمل سياسة ICANN دعماً لـ ALAC إرسال دعوة للتعليقات على المسودة الأولى إلى جميع أعضاء At-Large عن طريق قائمة بريد إعلانات ALAC.

في 16 ديسمبر 2014، تم نشر المسودة الثانية من البيان على مساحة العمل المذكورة أعلاه وتواصل طلب تعليقات المجتمع. وفي نفس اليوم، قدم الرئيس المسودة الثانية إلى تعليقات المجتمع نيابة عن ALAC لتلقي التعليقات والاقتراحات البناءة من أعضاء CWG وآخرين خارج مجتمع At-Large.

في 20 ديسمبر 2014، تم نشر نسخة نهائية في مساحة العمل المذكورة آنفاً وطلب الرئيس من فريق العمل فتح باب التصويت في لجنة ALAC لإقرار البيان المقترح.

وفي 22 ديسمبر 2014، أكد فريق العمل على أن التصويت عبر الإنترنت أدى إلى إقرار لجنة At-Large الاستشارية (ALAC) للبيان بتأييد 14 صوتاً، علماً بأنه لم يكن هناك ممتنعين عن التصويت أو أصوات معارضة للبيان. يمكنك استعراض النتائج بنفسك على الموقع الإلكتروني: <https://www.bigpulse.com/pollresults?code=44453asBJqKBRhvBacALMDvP>

ملخص

ترى ALAC بقوة أن ICANN أظهرت أنها يمكنها تقديم خدمات IANA بصورة موثوق منها ويجب السماح لها باستمرار القيام بذلك إذا لم أو حتى يتضح عدم قدرتها أو عدم رغبتها في تنفيذ هذه الوظائف لصالح مجتمع الإنترنت. ولضمان القيام بذلك، يلزم وضع إجراءات مساءلة إضافية محل التنفيذ لضمان حدوث ذلك.

في عرض ALAC، سيضمن مقترح الانتقال المناسب ما يلي:

- مسؤولية IANA المقدمة إلى ICANN؛
- مساءلة مجلس الإدارة الجديد لضمان أن يتمكن مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين من بدء الإجراءات في حالة عدم الرضا عن أداء IANA؛
- عملية طعن مستقلة لتناول الأخطاء المتصورة؛
- قدرة الحساب على إعادة تعيين المسؤولية في حالة الفشل.

يحلل هذا التقرير ويقدم نقداً تفصيلياً لمسودة مقترح CWG بجانب العديد من التوصيات لتعديل المقترح حتى يلاءم بصورة أكبر نموذج ALAC.

تلاحظ ALAC أن مكونات IANA للانتقال التي تمت مناقشتها في البيان تعكس عن قرب تلك الواردة في مقترح CWG. وتم إجراء ذلك لضمان أقل قدر ممكن من الانحراف عن مقترح CWG. من ناحية أخرى، لا تلتزم ALAC بدعم هذه المكونات بالضبط، طالما تم تناول النشرات الأربع الواردة أعلاه.

بيان ALAC حول CWG لمسودة مقترح الانتقال للوظائف ذات الصلة بالتسمية

مقدمة

يعكس هذا البيان وضع لجنة At-Large الاستشارية حول مجموعة العمل عبر المجتمعات (CWG) حول مسودة مقترح الانتقال للوظائف ذات الصلة بالتسمية.

وقد تم تطوير الوضع فيما يتعلق بمجموعة عمل At-Large لغرض معين حول انتقال إشراف الحكومة الأمريكية على وظائف IANA التي كانت تشرف على مشاركة At-Large في مجموعة ICG للإشراف على IANA ومجموعة CWG للإشراف على IANA.

ترى ALAC بقوة أن ICANN أظهرت أنها يمكنها تقديم خدمات IANA بصورة موثوق منها ويجب السماح لها باستمرار القيام بذلك إذا لم أو حتى يتضح عدم قدرتها أو عدم رغبتها في تنفيذ هذه الوظائف لصالح مجتمع الإنترنت. ولضمان القيام بذلك، يلزم وضع إجراءات مساعلة إضافية محل التنفيذ لضمان حدوث ذلك. ومن المحتمل أن يكون لأي عملية نقل لوظائف IANA تأثير على الاستقرار ويجب تنفيذها فقط في حالة عدم وجود بديل آخر.

في عرض ALAC، سيتضمن مقترح الانتقال المناسب ما يلي:

- مسؤولية IANA المقدمة إلى ICANN؛
- مساءلة مجلس الإدارة الجديد لضمان أن يتمكن مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين من بدء الإجراءات في حالة عدم الرضا عن أداء IANA؛
- عملية طعن مستقلة لتناول الأخطاء المتصورة؛
- قدرة الحساب على إعادة تعيين المسؤولية في حالة الفشل.

تراجع لجنة At-Large لغرض معين بعناية مسودة مقترح CWG وتقدم التحليل التالي والنقد الآتي للمقترح بجانب العديد من التوصيات لتعديل المقترح حتى يلاءم بصورة أكبر نموذج ALAC.

تلاحظ ALAC أن مكونات IANA للانتقال التي تمت مناقشتها في البيان تعكس عن قرب تلك الواردة في مقترح CWG. وتم إجراء ذلك لضمان أقل قدر ممكن من الانحراف عن مقترح CWG (بالرغم من أننا نقترح بديلاً لفريق (MRT). من ناحية أخرى، لا تلتزم ALAC بدعم هذه المكونات بالضبط، طالما تم تناول النشرات الأربع الواردة أعلاه.

نظرة عامة

تجب الإشادة بأعمال CWG في تحليل خيارات استبدال إشراف NTIA على IANA. ويتضمن النموذج الناتج العديد من الميزات الجيدة التي ستدعم الانتقال. حيث يتضمن النموذج أربعة مكونات أساسية:

- لجنة العقود، الجهة التي ستقوم NTIA بنقل مسؤولية IANA إليها.
- فريق مراجعة أصحاب المصلحة المتعددين (MRT) الذي سيشرف على معظم جوانب عقد IANA.
- لجنة مركز العميل (CSC) التي تتكون بصورة رئيسية من ممثلين لمشغلي السجلات والتي ستقوم بالمراجعة الروتينية لعمليات IANA (تعيين مستويات الخدمة ومراجعة التقارير).
- هيئة الطعن المستقلة (IAP) التي ستقدم آلية لأي جهة معنية فيما يتعلق بالطعن على التطبيق المناسب للسياسات من قبل IANA.

وتدعم ALAC بشدة IAP. بالرغم من عدم وجود العديد من الحالات التي يلزم فيها ذلك، من المهم إتاحة عملية الطعن في حالة حاجة أي من الأطراف المعنية لها في المستقبل. ومع احتمالية إعادة تفويض نطاقات gTLD الجديدة، يصبح ذلك أكثر أهمية.

تدعم ALAC لجنة CSC إلا أن لديها بعض المشكلات فيما يتعلق بكل من تشكيل CSC وتعيين بعض المهام المحددة لها.

تدعم ALAC مفهوم MRT إلا أن لديها بعض التحفظات الشديدة على كيف يمكن تطبيقها في هذا النموذج المقترح.

تعارض ALAC بشدة مفهوم وتطبيق لجنة العقود، ويعتمد إنشاء هذه الجهة على مبدأ قابلية الفصل، القدرة على قطع جميع الصلات بين وظيفة IANA وICANN. يبدوا أن جميع الأطراف ترى أن مستوى الخدمة الحالي مرتفع وأنه لا يوجد سبب لنظر الفصل في الوقت الراهن. ومع مراعاة أن سعر الخدمة لا شيء تقريباً، فالدافع الوحيد للانتقال هو أنه في وقت ما في المستقبل سينخفض مستوى الخدمة أو ستقوم ICANN بخلاف ذلك بإساءة إدارة أو محاولة احتكار IANA. ترى ALAC أن CCWG للمساءلة يمكن أن تقدم تغييرات في ICANN لضمان إمكانية إصلاح المشكلات المماثلة بدون المخاطرة بالانتقال إلى علامة تجارية جديدة وغير مجربة لخدمة IANA لإدارة منطقة الجذر وبدون المخاطر بفصل إدارة منطقة الجذر في IANA عن وظائف IANA الأخرى (حيث من غير الواضح أن IETF وRIR لن تكون مرضية في نفس الوقت أو ستختار العمل مع MRT ولجنة العقود لتحديد مشغل IANA جديد.

السؤال الرئيس المطروح هو ما إذا كان تعقيد وتكلفة ومخاطر النموذج المقترح تستحق مزايا القدرة على فصل ICANN أو هل يمكننا أن نضمن التحكم في ICANN بصورة مناسبة حتى نسمح بانتقال إشراف أبسط نحافظ فيه على مستوى الاستقرار والأمان الحالي.

وتفهم ALAC أن مقترح CWG سيتم تنقيحه. وعندما وفي حالة تناول المشكلات المطروحة في هذه الورقة، سيتم نظر التغييرات بصورة مناسبة.

التحليل

لجنة العقود

يوجد عدد من المشكلات المتصورة المحتملة فيما يتعلق بمفهوم لجنة العقود والتي يعتبر بعضها غير المحتمل، ولكن بما أننا ننشئ لجنة العقود فقط لتغطية الحاجة* المحتملة* للانتقال من ICANN، فلا يمكننا تجاهل أي جوانب مشكلات في الحل. حيث يعتمد أمن واستقرار منطقة الجذر عليها.

لا تعتبر الأمثلة التالية شاملة ولكنها ستوضح مستوى الاهتمام واحتمال الإرباك.

التكلفة

من غير الواضح من سيتحمل التكاليف ذات الصلة بلجنة العقود وقد تم تقديم مقترح أن يتحمل مقال IANA (ICANN) في الوقت الحالي) كافة التكاليف ذات الصلة بلجنة العقود (وجميع المكونات الأخرى في هذا النموذج). ولم يتم إجراء أي تقييم رسمي لهذه التكاليف، ولكن بعض التقديرات للعملية بالكامل كانت مرتفعة بقدر أضعاف تكاليف IANA الحالية.

كما يمكن أن تتسبب احتمالية التقاضي (راجع أدناه) في ارتفاع أكبر للتكاليف.

وسيتحمل التكلفة من قبل إما عملاء IANA المباشرين (لا يدفع أي منهم الآن مقابل الخدمة) أو من قبل مشغل IANA (حالياً ICANN). بالرغم من أن العقد يسمح بفرض رسوم في بعض الظروف المحددة، لم يتم نظر ذلك أبداً بجديّة، وإن حدث، يتطلب العقد أن تستند إلى موارد وتكاليف مباشرة وليس إلى بنية لجنة العقود الأساسية.

بالرغم من الخروج من النطاق لمجموعة CWG ذات الصلة بالأسماء، من غير المحتمل أن تقدر IETF وRIR الرسوم المفروضة كما قد ترغب سجلات gTLD في دفع الرسوم عند اللزوم، ولكنها لن ترغب في تحمل تكاليف لا تتناسب مع استخدام IANA. بالرغم من أن بعض نطاقات ccTLD قد ترغب في دفع رسوم معقولة مستندة إلى التكاليف، لا يمكن قول ذلك في نطاقات ccTLD بصورة عامة.

وفي حالة تحمل المشغل للتكاليف، للبدء، سينتضمن ذلك أن تدفع ICANN مقابل البنية الأساسية (وربما تكاليف البداية). يتمثل مصدر إيرادات ICANN الرئيسي في تسجيلات gTLD ويتضمن ذلك أن تتحمل تسجيلات gTLD، من خلال أمين السجل ورسوم السجل، التكلفة الإجمالية.

الاختصاص القضائي

تم عرض مشكلة "الاختصاص القضائي الذي يجب تأسيس لجنة العقود فيه" بصورة متكررة. وقد لا يكون لقرار الاختصاص القضائي المحدد بصورة نهائية تأثير كبير على تشغيل لجنة العقود إلا أنه قد يكون في النهاية مشكلة يصعب للغاية حلها. توجد بعض المؤشرات أن الحكومة الأمريكية قد تتطلب نقل مسؤولية IANA إلى مؤسسة مقرها في أمريكي (في الواقع، يوجد في مسودة مقترح CWG نص موضوع ينص على ذلك). على الرغم من ذلك، يمثل ذلك ضغطاً كبيراً من بعض الجوانب في استخدام هذا الانتقال كفرصة لتقليل التحكم المركزي الأمريكي على موارد الإنترنت الرئيسية.

يمثل خطر التأميم المحتمل بالطبع قراراً مهماً (راجع النقطة التالية)، بجانب توفر الحصانة من التقاضي في حالة تقريره كمتطلب إلزامي.

الخلاصة

تمت مناقشة المشكلة المحتملة "المستأجرة" في لجنة العقود بصورة مطولة واقتنع مؤيدو النموذج أنها يمكن تجنبها. وقد ركزت العديد من هذه المناقشات على مباشرة التشغيل بالكامل وقد لا يكون ذلك محتملاً بالفعل. على الرغم من ذلك، الصورة الأكثر دهاءً من الخلاصة تتمثل عندما يعمل التوازن بين أصحاب المصلحة لصالح مجموعة واحدة مما يتسبب بصورة واضحة وفعالة في حرمان مجموعة أخرى أو أكثر. ومع إجراءات التكوين أو التشكيل غير المعروفة في MRT (التي توجه لجنة العقود)، تعتبر هذه مشكلة محتملة.

تتمثل أحد أشكال الخلاصة التي لم تتم مناقشتها في التأميم من قبل الدولة التي تأسست فيها لجنة العقود أو التي تعمل فيها. ويمكن تخيل موقف حيث "في مصلحة الأمن القومي"، تصدر حكومة لجنة العقود مما ينتهك أحد القيود الرئيسية في نقل NTIA. التأميم غير معتاد - <http://en.wikipedia.org/wiki/Nationalization>.

إقامة دعوى قضائية

مع اعتبار أن لجنة العقود ستمنح عقداً لمورد مهم متصور، وبصورة أكثر تحديداً، حيث يرى بعض مؤيدي هذا النموذج أنه يجب أن يوجد RFP إلزامي مع احتمالية انتقال مورد IANA، من المحتمل أن تتمكن جهة تخسر العقد أو مقدم عطاء لم يتم اختياره من مقاضاة لجنة العقود كما يمكن أن تخضع لجنة العقود أيضاً لقضايا مشبوهة. بغض النظر عن القضية، يمكن أن تكون هذه القضية باهظة ومستهلكة للوقت.

ستتمثل أحد القضايا الغامضة بصورة خاصة في أن مقاضاة مقاول خاسر بسبب أن IANA على وشك الانتقال إلى جهة أخرى، ولكن في نفس الوقت (على النحو المحدد تحت التكاليف)، سيكون المقاول الخاسر الذي لا يزال مشغل IANA في نفس الوقت، ملتزماً بتغطية تكاليف الدفاع عن لجنة العقود ضد قضيتته.

وهكذا، تم اقتراح أنه في بعض الاختصاصات القضائية، قد يتم منح لجنة العقود الحصانة من القضايا المدنية. وقد يعالج ذلك بالتأكيد هذه المشكلة، ولكنه قد يتسبب في النهاية في مشكلات أخرى.

الصرامة

وفقاً لتصميمها، ستكون لجنة العقود مقيدة للغاية فيما تقوم به. فموجب عقد التأسيس واللوائح، ستكون ملزمة بصرامة باتباع تعليمات MRT كما سيكون مجلس إدارتها مقيداً فيما يتعلق بتغيير القواعد. تعتبر هذه الصرامة لازمة لضمان أن تنفيذ مبادئ المؤسسة وأنها ملتزمة بدعم أصحاب المصلحة المتعددين.

على الرغم من ذلك، تقترض هذه الصرامة الشديدة أن العالم حول لجنة العقود سيكون مستقراً ولن يتغير للمستقبل المحتمل بلا نهاية. ومن غير الواضح كيف يمكن التغيير إذا كان ذلك مطلوباً للتعامل مع بعض الأحداث غير المتوقعة.

سيكون الخيار الوحيد الواضح هو منح MRT إمكانية تعديل (أو الأمر بتعديل) أساس لجنة العقود على أن ذلك يفترض عدم وجود احتمال مهما يكن بوجود فساد في MRT نفسها (ستعرض لذلك أكثر لاحقاً).

سوء تصرف لجنة العقود

لا يمكن تجاهل احتمال عدم إتباع مجلس إدارة لجنة الشركة للقواعد التي يجب العمل بموجبها أو عدم إتباع موظف أو مقاول التعليمات وعدم اتخاذ مجلس الإدارة الإجراء التأديبي المناسب.

يتمثل الملاذ الطبيعي في هذه الحالة في مقاضاة طرف متضرر أو معني. وفي حالة تلقي لجنة الشركة لحماية من التقاضي التي يرى بعض المؤيدين أنها ستكون لازمة، فلن يتوفر هذا الملاذ.

المخاطر

يتضمن أي تغيير مستوى مخاطرة ما. ومن ثم سينتج عن تغيير رئيسي مثل استبعاد IANA من ICANN، مع احتمال تسليمها بدون تدخل من الموظفين أو الأنظمة، مخاطر كبيرة بالتأثير على الأمن والاستقرار. وقد تم طرح مفهوم RFP الإلزامي كل عدد محدد من السنوات بقوة من قبل بعض المؤيدين للنموذج. بعيداً عن التكلفة من حيث المال والوقت في كل من المجهيين على MRT و RFP، تعتبر هذه العملية بغض النظر عن الضرورة المحتملة، التغيير من أجل التغيير، مخيفة!

فريق مراجعة أصحاب المصلحة المتعددين – MRT

يمثل فريق مراجعة أصحاب المصلحة المتعددين أساس النموذج المقترح. وهو يمثل بالضرورة الذراع التشغيلي للجنة العقود حيث تمثل مسؤولية مفوضة لتحديد محتوى طلبات RFP وتقييم الردود وتحديد شروط وأحكام العقود وتقييم الأداء الكلي وتحديد أي إجراءات تصحيحية لازمة (حتى وبما في ذلك الانتهاك والفسخ) ومراجعة الموازنة وتنفيذ مختلف الأنشطة التي تقوم بها حالياً NTIA. في نسخة سابقة من النموذج، تمت تسميته فريق المراجعة الدورية مع نية أن سينعقد عند وجود مهمة محددة (مثل المراجعة السنوية) وقد تم الإقرار الآن أنه بالرغم من أنه قد لا توجد حاجة للاجتماع بانتظام، لا بد أن يكون مستعداً.

ببساطة، إذا لم يمكن ضمان موثوقية MRT بنسبة 100%، ينهار النموذج بالكامل.

من غير الواضح الجهة أو الجهات المتصور أن تعقد MRT وتحدد من يكون صاحب مصلحة مؤهل أو غير مؤهل وكيف يتطور ذلك مع الزمن وما إذا كان سيتم تعويض المشاركين أم لا ومن يمول ذلك.

وهذه ليست أسئلة تافهة. فقد تم اقتراح أن MRT يمكن أن تشابه CWG نفسها أو IANA ICG. ولكن هذه تتعقد وتمول من قبل ICANN. في السيناريو الذي تضطر فيه لجنة العقود لفصل IANA عن ICANN، يوجد سبب صغير للاعتقاد بأن ICANN ستستمر في المشاركة، أو بالفعل إذا كانت اللجنة (و MRT) سترغب في أن تثق في ICANN لتلعب هذا الدور إذا كان القصد هو الفصل التام.

يمكن أن يؤثر من يعقد MRT بقصد أو بدون قصد على كيفية اتخاذ قرارات MRT استناداً إلى مجموعة أصحاب المصلحة المسموح لها بالمشاركة. ومن السهل الاطلاع على هذه القرارات في العمل. تسمح CWG في IANA (كمثال) بعدد 2-5 أعضاء لكل صاحب مصلحة بما في ذلك الأعضاء من خارج مجتمع ICANN والمشاركين غير المحدودين. كما تسمح CCWG للمساءلة بعدد 2-5 أعضاء ومشاركين غير محددين ولكن بدون أعضاء من خارج المنظمات التي تشكل ICANN. دعا مقترح واحد على الأقل في MRT لتقييد بعض أصحاب المصلحة بعدد مقاعد أقل من أصحاب المصلحة الآخرين (GNSO بعدد 4، ccNSO بعدد 5، خوادم الجذر بعدد 2، GAC و SSAC و ALAC بعدد 2 لكل منها). ويؤثر كل اختلاف دقيق على القرارات التي ستتخذها MRT. وفي حالة اتخاذ الإجراءات، على النحو المتصور، بالإجماع (أي بأغلبية كبيرة وليس بالإجماع)، يتضمن تخصيص صغير بصورة كافية للمقاعد القدرة على تجاهل تماماً.

كما أنه لا يعرف أيضاً ما هو نوع كيان MRT. سيتم الرجوع إلى عقد تأسيس لجنة العقود و/أو لوائحها كالجهة التي ستمنح لجنة العقود تعليمات وتقوم بمعظم الأعمال المرتبطة بها على أنها لم يتم تحديد علاقتها بها، عقد أو مذكرة تفاهم؟ ستكون هناك حاجة بالتأكيد لبعض المستندات التي تصف العلاقة ومسئوليات كلا الطرفين، بالرغم من إخطارنا بصورة متكررة أن الجهات المؤسسة بصورة رسمية فقط يمكنها إبرام اتفاقيات مماثلة بدون أن يتحمل المشاركون الأفراد بصورة شخصية المسؤولية عن إجراءات الكيان. ويبدو عدم وجود هيكل مؤسسي بالرغم من طلب هذا الهيكل تعارضاً مباشراً.

كما يتمثل أحد الخيارات المتاحة لإزالة هذا الغموض في وجود MRT كجزء مكون في لجنة العقود إلا أنه في هذه المرحلة، لن تكون اللجنة بعدها كيان بدائي وتصبح في الواقع صورة مصغرة من ICANN وهو ما نحاول تجنبه. ومن ثم فنحن نعود بعلامة استفهام كبيرة هنا.

لجنة العملاء الدائمة – CSC

في حالة تقييد CSC باتخاذ قرارات آلية حول أداء IANA، قد يعمل المقترح الحالي بصورة جيدة. ترى ALAC أنه بغض النظر عن الوظيفة، يجب أن يوجد مكون موضوعي لأصحاب مصلحة متعددين.

ويوضح وصف CSC أنه سيتولى مسؤولية NTIA فيما يتعلق بمراجعة عمليات إعادة التفويض. ولاحقاً في مسودة المقترح، "يلتزم المقاول بتقديم توصياته إلى [CSC] أو [MRT] أو [RZM]¹ أو [مقيّم مستقل] من خلال تقرير التفويض وإعادة التفويض." بالتأكيد، في حالة نشر CSC بصورة كبيرة من خلال مشغلي السجل، لا يوجد سبب للاعتقاد بأنها السلطة المناسبة لهذه المهمة. وستعرض لذلك أكثر لاحقاً.

حيث تم اقتراح أن تلتقي MRT فقط عند وجود مهمة صريحة لتقوم بها (أو ربما بصورة شهرية)، ولا تتولى مهام المراقبة الروتينية على IANA، لا يراقب أحد ما إذا كانت IANA تتبع السياسات والممارسات المحددة. وذلك يحتاج بوضوح لإصلاحه. وإذا كانت MRT ستلتقي فقط عند دعوتها، فستكون الجهة الوحيدة المتبقية للقيام بذلك هي CSC. وفي حالة تفويض CSC بمهام مراقبة الامتثال إلى السياسة، يجب أن تتضمن مكون أصحاب مصلحة متعددين كبير للغاية. والسبب أنه على الأقل بالنسبة لنطاقات gTLD، تسمح عملية السياسات لمنظمة GNSO باعتماد السياسة التي تؤثر على السجلات بدون دعم مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات. في هذه الحالة، قد يكون ذلك لمصلحة المسجلين، الذين لا يريدون عدم إتباع IANA للسياسات في المقام الأول. ويجب أن تكون الجهة، التي تراقب تنفيذ السياسة في حالة تكونها من بعض أصحاب المصلحة، لديها تشكيل يقارن بالجهة التي تضع السياسة.

هيئة الطعن المستقلة – IAP

تعتبر ALAC مقتنعة بصورة كبيرة بهيئة IAP على النحو المحدد في المقترح. وقد تم اقتراح أنه يجب وجود آلية مرتبطة لضمان تعليق الطعن، كما قد يلزم تأخير الإجراء المطعون عليه في انتظار الطعن.

المكونات غير الموجودة

كما هو مذكور سابقاً، من غير الواضح من سيكون مسؤولاً بصورة يومية عن ضمان الامتثال إلى السياسة. وحالياً، تستطيع NTIA القيام بذلك. وأيضاً في حالة ملاحظة جزء من ICANN وجود مشكلة، يجب عليهم اتخاذ إجراء (في عالم ليس لدى ICANN فيه صلة بهيئة IANA).

وفي النموذج الجديد، حتى إذا كانت GNSO ستلاحظ وجود مشكلة (ولا يوجد لديهم موظفين للقيام بذلك)، فقد سيكون لديهم موقف يمكنهم بموجبه اتخاذ إجراء.

كما تعتبر إعادة التفويض مشكلة ذات صلة على النحو المذكور باختصار. يبدو أن بعض الأطراف ترى أن IAP كافية لعلاج أي مشكلات ولكن الآخرون يشعرون أن وظيفة NTIA "الداعمة" يجب أن يتم استبدالها وهي أكثر من واضحة فيما يتعلق بكيفية تنفيذ ذلك. في مساحة ccTLD، يمكن أن يجعل إطار عمل التفسير إعادة التفويض أقل عرضة للمشكلات، ولكن في مساحة gTLD حيث يمكن أن يكون لإعادة التفويض قيم مالية مرتفعة للغاية ملحق بها، يجب أن يوجد مستوى تحكم محدد.

مقترح ALAC

على النحو الموضح في التحليل، ترى ALAC ما يلي:

- يوجد عدد كبير من المشكلات المرتبطة بمسودة المقترح؛
- بالرغم من أن العديد منها قد يمكن حله، يبدو أن بعضها أقل احتمالاً للمعالجة بصورة عملية؛
- يعتبر الهيكل الكلي معقداً وسيكون مكلفاً؛
- كما أن المزايا التي تحاول تقديمها متوفرة بطرق أخرى أقل تعقيداً وتكلفة.

1 مدير منطقة الجذر - حالياً VeriSign.

التوصية رقم 1

يجب استبعاد لجنة العقود وتعيين IANA من قبل NTIA إلى ICANN. وسيترتب على ذلك حدوث انخفاض كبير للتكاليف المستمرة لمرة واحدة للانتقال.

يجب منح CCWG للمساءلة مسئولية ضمان إمكانية تلبية الأهداف المرتبطة بلجنة العقود ضمن هيكل ICANN.

وبالرغم من أن تفاصيل هذه الإجراءات خارج نطاق CWG للإشراف على IANA، ترى ALAC أنه من الضروري توضيح أن المهمة المعروضة على CCWG للمساءلة ليست مستحيلة. ولتحقيق هذه الغاية، تعرض ALAC بعض الإجراءات التي يمكن أن توصي CCWG بتنفيذها إذا قررت ذلك:

- متطلب الامتثال إلى توصيات MRT (أو جهة مماثلة). يمثل ذلك بالضرورة نفس القاعدة بالضبط التي ستخضع لها لجنة العقود. وفي حالة عدم إمكانية ذلك بموجب قانون الشركات الساري، يمكن استخدام التحكيم الملزم لضمان مراعاة هذه النصيحة. كما تقبل ICANN بالفعل مفهوم التحكيم الملزم في عقودها.
- إضافة إلى MRT، يمكن إنشاء منظمة دعم IANA. وربما مع السلطات المناسبة، يمكن أن تكون منظمة دعم IANA (ISO؟) و MRT نفس المنظمة. إلا أن ذلك سيفترض أن كيان ضمن ICANN يمكن منحه السلطة اللازمة.
- ستخضع التغييرات فيما يتعلق بهيئة IANA إلى إخطار مسبق والتعليق العام وموافقة MRT كما ستتطلب حدود كبيرة لتصويت مجلس الإدارة (نسبة من تلك الأصوات لإجراء تغيير و/أو عدد أصوات مطلق مطلوب).
- كما يمكن السماح لكل من AC و SO باستدعاء أعضاء مجلس الإدارة. ويمكن أن يعمل هذا الإجراء على التقليل المؤقت لحجم المجلس (حتى تعيين الأعضاء البديلاء) لتجميد أي إجراء للمجلس حول مشكلات IANA الحرجة.
- إضافة إلى ما تقدم، يمكن أن تطلب MRT في الحالات القصوى تصفية إلزامية إلى IANA بنفس التأثير النهائي للجنة العقود مع نقل IANA إلى مقال جديد. وستحدد MRT تفاصيل هذه التصفية، وسمات المستلم المحتمل لوظائف IANA. وإن لزم الأمر، يمكن أن تطلب MRT إنشاء كيان مماثل للجنة عقود إلا أنه سيكون مطلوبًا فقط إذا كان واضحًا أن ICANN لم تعد تناسب IANA. يتضمن هذا الخيار الآخر قابلية فصل ICANN و IANA إلا أنه لا يبني البنية الأساسية الكاملة المطلوبة للقيام بذلك حتى وإذا لم يوجد الإثبات المطلوب.

وسيكون التأثير الصافي هو أن ICANN ستخضع إلى قيود بخصوص IANA مماثلة لتلك الخاصة بلجنة العقود بدون تعقيد وتكاليف بناء ودعم والدفاع عن بنية أساسية جديدة.

التوصية رقم 2

يجب أن تتخذ MRT من قبل ICANN بصورة مماثلة لانعقاد CWG للإشراف و CCWG للمساءلة وبالتحديد أكثر ICG في IANA. وقد أظهرت ICANN قدرة ورغبة في إنشاء هذه المجموعات. علاوة على ذلك، تعلمنا خلال العملية الكثير حول كيف يجب إجراء ذلك، ومن ثم يجب أن تتحسن العملية.

فانعقاد MRT تحت رعاية ICANN بالاقتران مع AC و SO ومجموعة منظمات *1 يمكن أن يضمن تغطية جميع MS ومعاملاتها بمساواة.

وسواء كانت MRT ضمن حدود ICANN، أو تم إنشاؤها كجهة خارج ICANN، فهو أمر ستقوم CCWG للمساءلة بالتحقيق حوله (اعتمادًا على أي هيكل سيكون الأمثل في أي قيود قانونية على الشركة).

وكطريقة أخرى للتقدم، يمكن استبدال MRT بوسيلة أخرى ثنائية مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجتمع المستهدف. وفي هذه الحالة، توجد منظمة دعم العناوين (ASO) ومجلس العناوين التابع لها المدرج تمامًا ضمن ICANN ومنظمة مصادر الأرقام (NRO) خارج ICANN. وفي حالة IANA، قد توجد منظمة دعم IANA (ISO) ومنظمة موارد IANA (IRO). يمكن تأسيس الأخيرة بالتنسيق مع منظمات *1 الأخرى وستقدم إجراءات قوية حول الاستمرارية في حالة الحاجة إلى خيار تصفية IANA.

التوصية رقم 3

توجد فجوة خطيرة في جميع المقترحات فيما يتعلق بالطريقة المحتملة لاستبدال وظائف دعم NTI، وبصورة خاصة تلك المتعلقة بإعادة التفويض. ويمكن أن تكون IAP وسيلة لتصحيح خطأ متصور، أو مع تأخير مناسب أو إجراءات قضائية، ربما حتى طريقة لمنعها، ولكن يجب أن توجد طريقة "إجراءات تشغيل قياسية" لاكتشاف معظم هذه الأخطاء بدون اللجوء إلى عملية الطعن.

من ناحية أخرى، لا يوجد إثبات أن أي حل أو حل جزئي مقترح حتى تاريخه يتعلق مباشرة بوجود لجنة العقود من عدمه (حيث تتبع لجنة العقود نفسها التعليمات فقط من الجهات الأخرى التي ستستمر في الوجود في مقترح ALAC).

وبالرغم من أن ALAC ليس لديها توصيات خاصة في ذلك الوقت، نرى أن تحديد حل عادل هو أمر مهم لتحقيق انتقال فعال للإشراف.

التوصية رقم 4

المراقبة المتواصلة التي تضمن امتثال IANA للسياسة الموضوعية وأن الممارسة جزء فعلي من أي انتقال. ففي مقترح ALAC، يمكن إجراء ذلك فيما يتعلق بالأسماء/المنطقة الجذر من خلال بعض تركيبات منظمات SO المناسبة (مع دعم العاملين المناسبين)، حيث أنهم من أنشأوا هذه السياسات أو MRT أو CSC (مع إضافة مكونات MS المناسبة) أو منظمة دعم IANA في حالة إنشائها. وستحتاج CCWG للمساءلة دون شك لضمان أن موقعهم يسمح لهم باتخاذ الإجراءات حول الانتهاكات المتصورة.